

تقرير السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة التاسعة عشرة

(٢٠-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها التاسعة عشرة. وقد تناولت اللجنة المواضيع التالية: الدروس المستفادة في مجال تنمية القدرات الإنتاجية لدى البلدان التي رفعت من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان قيد الرفع منها، كمساهمة منها في مواضيع الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ ورصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفع اسمها منها؛ واستعراض المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نمواً في إطار التحضير للاستعراض الثلاثي السنوات للفئة الذي سيجرى في عام ٢٠١٨؛ ووضع برنامج متعدد السنوات بشأن إجراء استعراض شامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً؛ واستعراض اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً واستخدامها لهذه الفئة؛ وآخر المستجدات بشأن منصة الرفع من فئة أقل البلدان نمواً الرامية إلى تحسين فهم عملية الرفع من هذه الفئة والاستعداد له؛ والدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.

ويعد توسيع القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً أمراً بالغ الأهمية في التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر. وتتطلب تنمية القدرات الإنتاجية وضع سياسات متكاملة في خمسة مجالات، هي: إدارة التنمية؛ والسياسات الاجتماعية؛ وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية؛ والسياسات الصناعية والقطاعية؛ وتدابير الدعم الدولي. وتشير الدروس المستفادة إلى أنه توجد على الأقل ثلاثة مسارات تفضي إلى الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، تترتب على كل منها آثار مختلفة بالنسبة للقدرات الإنتاجية والتقدم العام المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة.

وأحد هذه المسارات هو النمو السريع، ولكن المتقلب، للدخل المتأتي من استغلال الموارد الطبيعية. ولكن ما لم يكن هناك استثماراً كافٍ في الثروة البشرية وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي، فإن هذا المسار لا ينقل البلدان صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكثيراً ما يترك فئات كبيرة من السكان في حالة فقر. ويمثل ضعف إدارة التنمية المعوق الرئيسي الذي يمنع البلدان الماضية على هذا المسار من توجيه إيراداتها من الموارد الطبيعية إلى القطاعات الاجتماعية. كما أن عدم اعتبار الأموال المنفقة على تكوين الثروة البشرية استثماراً يفاقم بدرجة أكبر من مشكلة إهمال القطاعات الاجتماعية.

وثمة مسار ثانٍ يجمع بين نمو الدخل والاستثمار في الثروة البشرية وهو مسار يتبعه عددٌ من البلدان الصغيرة في معظمها. وغالباً ما تخصص هذه الاقتصادات في قطاعات، كالسياحة أو الموارد الطبيعية، تكون فيها العمالة المنخفضة وروابطها الخلفية والأمامية بالقطاعات الأخرى محدودة، مما يزيد من مواطن الضعف ويؤدي في بعض الحالات إلى زيادة التفاوت. وتمثل الإدارة الرشيدة للتنمية أساس النجاح في هذه البلدان، وتستند إلى شرعية الدولة وبناء المؤسسات. ويسر ذلك تنمية الثروة البشرية، ووضع سياسات اقتصادية كلية حصيفة، وتطبيق سياسات صناعية وقطاعية بصورة عملية واستراتيجية. وقد نجحت بعض البلدان الماضية على هذا المسار في تسخير المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق التنمية عن طريق التنسيق الوطني الفعال للدعم المقدم من المانحين واعتمدت سياسات بعيدة النظر بشأن المغتربين والتحويلات المالية من الخارج.

وهناك مسار ثالث يرتبط في الغالب بالاقتصادات ذات الأعداد السكانية والأسواق الداخلية الكبيرة، ويتميز بالاستثمارات في الثروة البشرية والتحول الهيكلي باتجاه الصناعات التحويلية والخدمات العالية الإنتاجية، مما يسهم في إحراز تقدم مطرد، وإن كان بطيئاً، صوب تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر. ويمثل الإصلاح الزراعي المعزز للإنتاجية الذي يركز على الزراعة الصغيرة النطاق والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الريفية منصة إطلاق التنمية. وفي هذا المسار، تضطلع الدولة بدور نشط وبالغ الأهمية في وضع السياسات المناسبة في جميع المجالات ذات الصلة، واستحداث هياكل للإدارة تركز على التنمية، وتكييف تلك الهياكل باستمرار.

وفي جميع المسارات المفضية إلى الرفع من قائمة البلدان الأقل نمواً، يمثل السلام والأمن ركيزتين لا غنى عنهما لتحقيق القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وتؤدي الملكية الوطنية القوية لخطة التنمية وبناء المؤسسات الإنمائية المنحى إلى تمكين البلدان من النجاح في وضع سياسات اجتماعية وسياسات اقتصادية كلية غير تقليدية، مما يتيح للبلدان الفقيرة في الموارد إمكانية التوسع السريع في إتاحة خدمات الرعاية الصحية والتعليم وخلق فرص العمل، ولا سيما للنساء.

وعند رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها، استعرضت اللجنة التقدم الذي أحرزته ساموا، التي رفع اسمها من القائمة في عام ٢٠١٤، والتقدم الذي أحرزته أنغولا وغينيا الاستوائية وفانواتو، التي هي قيد الرفع من هذه الفئة. وتواصل ساموا إحراز التقدم، رغم أن نمو نصيب الفرد فيها من الدخل يتباطأ وأنها تظل عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية. ولاحظت اللجنة استمرار اختلال التوازن بين نصيب الفرد من الدخل ومستوى الثروة البشرية في أنغولا وبشكل خاص في غينيا الاستوائية كما لاحظت اعتماد هذين البلدين بشدة على قطاع النفط. وتتعاين فانواتو حالياً من إعصار بام الذي ضربها في عام ٢٠١٥، غير أنها تظل عرضة للكوارث الطبيعية في المستقبل. وأكدت اللجنة أهمية حدوث انتقال سلس من فئة أقل البلدان نمواً، وأوصت بأن يقوم كل بلد من البلدان قيد الرفع من القائمة، في أقرب وقت ممكن، بوضع استراتيجية للانتقال السلس، وبأن يبدي المانحون والشركاء التجاريون أقصى قدر ممكن من المرونة والدعم عقب رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً.

وعلى مدى أكثر من ٤٥ عاماً، كانت فئة أقل البلدان نمواً أداة مهمة لتعزيز التنمية العالمية. واعترافاً بضرورة تحقيق الاتساق والاستقرار عبر الفترات الزمنية المختلفة، أكدت اللجنة صحة المعايير الحالية لتحديد أقل البلدان نمواً وإجراءات تطبيقها للاستعراض الثلاثي السنوات الذي سيجري في عام ٢٠١٨ لفئة أقل البلدان نمواً. ولكن حتى تضمن اللجنة أن معايير تحديد أقل البلدان نمواً وتطبيقها يعكسان جميع جوانب تطور السياق الإنمائي الدولي، بما في ذلك الخطط ذات الصلة، فقد قررت تنفيذ برنامج عمل متعدد السنوات لإجراء استعراض كامل للمعايير، بما في ذلك الهيكل الأساسي وإجراء التطبيق والمؤشرات.

وعلى مر السنين، ظلت فئة أقل البلدان نمواً مفيدة من حيث جذب الدعم السياسي داخل المفاوضات الحكومية الدولية، إلا أن فائدتها كانت أقل بكثير من حيث جذب المساعدة الصريحة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتبين الإشارات العديدة إلى أقل البلدان نمواً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مستوى الدعم السياسي الكبير لهذه البلدان. وبالنظر إلى تراجع

حصّة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً، تذكر اللجنة أن المكان البارز الذي أعطي لأقل البلدان نمواً في خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يدفع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسائر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى زيادة استخدام فئة أقل البلدان نمواً في تحديد الأولويات القطرية وفي تنفيذ برنامج عملها. ورغم أن جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعترف بفئة أقل البلدان نمواً، فإنها ليست جميعاً توفر دعماً دولياً يخص هذه البلدان بشكل محدد. ولئن كانت ولاية بعض الوكالات المتخصصة قد لا تتصل بشكل وثيق بأقل البلدان نمواً، فإنها تمثل شاغلاً للوكالات التي يتمثل هدفها في تعزيز التنمية المستدامة. ولا توجد لدى معظم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برامج أو آليات محددة لدعم الرفع من فئة أقل البلدان نمواً. ونتيجة لذلك، قد لا تكون هذه المنظمات قادرة دائماً على دعم الانتقال السلس للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً أو تلك التي رفع اسمها منها.

وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى تحسين حصولها على المعلومات والتحليلات المتعلقة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم أمانة لجنة السياسات الإنمائية بإنشاء منبر شبكي لتوفير المعلومات والتحليلات المتعلقة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتيسير تبادل تلك المعلومات والتحليلات. وتوصي اللجنة بأن تستفيد البلدان والوكالات المعنية والجهات الشريكة الثنائية بصورة كاملة من هذا المنبر بمجرد الانتهاء من إنشائه.

ونظرت اللجنة في المسائل المتعلقة بالآثار المترتبة على المفهوم الجديد لتمويل التنمية الذي تعكف على وضعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والمعروف مؤقتاً باسم الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. ويهدف هذا المفهوم إلى رصد وقياس التدفقات التي يمكن أن تعتبر إنمائية ولكن غير مرصودة حالياً في المساعدات الإنمائية الرسمية. وأكدت اللجنة أنه ينبغي تعريف المفهوم في إطار عملية شفافة وشاملة للجميع، تضطلع فيها هيئة تمثيلية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور قيادي. وتشمل الأسئلة البالغة الأهمية التي يجب توضيحها ما يلي: كيف يمكن التأكد من أن التدفقات إنمائية؛ وكيف يمكن قياس إضافية التمويل العام الإنمائي المنحى الذي يوجه من خلال التدفقات الخاصة؛ وكيف يمكن النظر في تمويل جهود التصدي للتحديات العالمية؛ وما إذا كان تداخل مفهومَي الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة والمساعدة الإنمائية الرسمية أعلى قيمةً من فصل المساعدة الإنمائية الرسمية بوضوح عن سائر التدفقات الإنمائية؛ وما إذا كان ينبغي للمستفيدين قيادة هذه العملية بدلاً من مقدمي المساعدة.

المحتويات

الفصل	الصفحة
موجز	٣
الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي وُجِه انتباهه إليها	٨
ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها	٨
باء - المسائل التي يوجه إليها اهتمام المجلس	٩
الثاني - الدروس المستفادة في مجال تطوير القدرات الإنتاجية للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي زُفعت منها	١٢
ألف - مقدمة	١٢
باء - المسار الأول: النمو السريع من خلال استغلال الموارد الطبيعية	١٣
جيم - المسار الثاني: التخصص الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري	١٣
دال - المسار الثالث: رفع بلد من قائمة أقل البلدان نموا عن طريق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي وتنمية رأس المال البشري	١٤
هاء - بناء القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي في البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نموا	١٦
الثالث - رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رفعت منها	١٧
ألف - مقدمة	١٧
باء - رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من القائمة	١٧
جيم - رصد التقدم الإنمائي للبلدان التي رُفِع اسمها من القائمة	١٩
الرابع - الاستعراض الشامل لمعايير تحديد أقل البلدان نموا والمعايير المتعلقة باستعراض عام ٢٠١٨	٢٠
ألف - مقدمة	٢٠
باء - المبادئ المتعلقة بمعايير أقل البلدان نموا وبرامج العمل الدولية ذات الصلة	٢٠
جيم - برنامج العمل	٢٢
دال - الهيكل الأساسي لمعايير أقل البلدان نموا وتغطية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	٢٣
هاء - المعايير المحددة لاستعراض عام ٢٠١٨ الذي يجري كل ثلاث سنوات	٢٣

٢٧	الخامس - أسباب ونتائج عدم تطبيق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمفهوم فئة أقل البلدان نموا
٢٧	ألف - مقدمة
٢٧	باء - الاستنتاجات
٢٩	جيم - سبيل المضي قدماً
	السادس - معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن المنصة الخاص بالرفع من فئة أقل البلدان نموا لتحسين فهم هذه
٣٠	الفئة وطريقة الرفع منها
٣١	السابع - الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة
٣٤	الثامن - الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية
٣٥	التاسع - تنظيم الدورة
	المرفقات
٣٦	الأول - قائمة المشاركين
٣٨	الثاني - جدول الأعمال

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي وجه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها

الدروس المستفادة في مجال تنمية القدرات الإنتاجية

١ - استعرضت اللجنة في إطار مساهمتها في موضوع المجلس لعام ٢٠١٧ تجارب ١٤ بلداً، منها بلدان سابقة في فئة أقل البلدان نمواً، وبلدان حالية في هذه الفئة تقترب من رفع اسمها منها، وبلدان نامية أخرى، في مجالات تنمية القدرات الإنتاجية، وإحراز تقدم صوب الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلص التحليل إلى أن السياسات المحلية بالغة الأهمية وأن تدابير الدعم الدولي لها دور تمكيني مهم. وتوفر هذه التجارب دروساً مهمة لجميع البلدان في فئة أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢ - وتوصي اللجنة بأن يطلب المجلس إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل تطوير منهجية الرصد التي وضعها لقياس التقدم المحرز وتحديد العقبات التي تحول دون تنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، مع مراعاة النتائج الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير. وتوصي اللجنة أيضاً بأن يعلن الأونكتاد نتائج عمله كمساهمة في تقييمات الأثر التي تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتقارير الرصد التي تعدها اللجنة بشأن البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً أو البلدان قيد الرفع منها.

٣ - ومواصلة الإسهام في الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً، توصي اللجنة بأن يدعو المجلس الإطار المتكامل المعزز، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين الدوليين إلى تقديم مساهمات في تقييمات الأثر التي تعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز ما تضطلع به هذه الكيانات من أنشطة تنفيذية تتعلق ببناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والأثر المحتمل للرفع من الفئة على هذه الأنشطة.

تطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمفهوم فئة أقل البلدان نمواً

٤ - نظرت اللجنة، بناء على طلب المجلس الوارد في قراره ١٥/٢٠١٦ المتعلق ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، في أسباب وعواقب عدم تطبيق بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمفهوم فئة أقل البلدان نمواً.

٥ - واستعرضت اللجنة نتائج دراسة استقصائية أجرتها أمانتها بشأن اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمفهوم فئة أقل البلدان نمواً وتطبيقها له، وكذلك مختلف أنواع تدابير الدعم الدولي التي أتاحتها هذه الكيانات لأقل البلدان نمواً. ويرد موجز استنتاجات اللجنة في الفصل الخامس من هذا التقرير. وتوصي اللجنة أن يقوم المجلس بما يلي:

- (أ) يطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ألا تعترف بمفهوم فئة أقل البلدان نمواً فحسب، ولكن أن تطبق أيضاً هذا المفهوم باستمرار عن طريق توفير تدابير الدعم الدولي، ويطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعتمد مبادئ توجيهية مشتركة في هذا الصدد؛
- (ب) يطلب إلى المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، أن تراعي أيضاً مفهوم فئة أقل البلدان نمواً في الإجراءات التي تقوم بها لتخصيص الموارد وأن تضع سياسات تراعي الحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً؛
- (ج) يطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحديد أولويات تخصيص الموارد لأقل البلدان نمواً، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٨؛
- (د) يطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضع إجراءات لمساعدة الانتقال السلس لأقل البلدان نمواً التي ترفع أسماؤها من القائمة وأن توفر الموارد اللازمة لذلك؛
- (هـ) يطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم بتخصيص المعونة وتدابير الدعم الأخرى باستخدام معايير سليمة وموضوعية وشفافة، بما في ذلك مؤشرات أقل البلدان نمواً (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي)، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٦٧، وغير ذلك من المؤشرات المتعددة الأبعاد المناسبة؛
- (و) يطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس، كل ثلاث سنوات، تحليلاً لكيفية تطبيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمفهوم فئة أقل البلدان نمواً.

الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

٦ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقوم، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبمشاركة تامة وفعالة من جانب البلدان المتلقية، بتيسير عملية صياغة وتنفيذ المفهوم الجديد للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة من خلال محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى التعاون الإنمائي، والمنتدى المعني بتمويل التنمية، واللجنة الإحصائية، وذلك بمشاركة نشطة من جانب اللجنة.

باء - المسائل التي يوجه إليها اهتمام المجلس

رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت منها

٧ - استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي المحرز في أنغولا وغينيا الاستوائية وفانواتو، المقرر رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً في شباط/فبراير ٢٠٢١ وحزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على التوالي.

٨ - ووجدت اللجنة أن أنغولا وغينيا الاستوائية لا تزالان تعانيان من التباطؤ الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط الدولية. ويتسم كلا البلدين بوجود اختلال بين الارتفاع النسبي لمستوى نصيب الفرد من الدخل وانخفاض مستوى الأصول البشرية. وتسلم اللجنة بأن حكومة أنغولا شرعت في إعداد

استراتيجيتها المتعلقة بالانتقال السلس، من خلال معالجة الضعف الاقتصادي عن طريق التنويع. وتحت اللجنة غينيا الاستوائية بشدة على أن تقوم، على سبيل الاستعجال، بوضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز الأصول البشرية.

٩ - وخلصت اللجنة إلى أن فانواتو آخذة في التعافي من إعصار بام، غير أن مستوى ضعف فانواتو إزاء الصدمات الخارجية لا يزال مرتفعاً. وتوصي اللجنة بأن تشجع حكومة فانواتو في إجراء حوار مع الشركاء التجاريين والإئتمانيين لإعداد استراتيجية للانتقال السلس.

١٠ - واستعرضت اللجنة أيضاً التقدم الإئتماني في ساموا، التي رُفعت من فئة أقل البلدان نمواً وتقوم بتنفيذ استراتيجيتها للانتقال. ولاحظت اللجنة أن ساموا تواصل إحراز تقدم إئتماني بطيء ولكنه مطرد، على الرغم من ضعفها الشديد أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية.

١١ - وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، وكررت التأكيد على أهمية مشاركة البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت منها في عملية الرصد، من أجل كفالة إدراج منظورات البلدان في تقارير الرصد التي تعدها اللجنة.

الاستعراض الشامل لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً

١٢ - قررت اللجنة تنفيذ برنامج عمل متعدد السنوات لإجراء استعراض شامل لمعايير فئة أقل البلدان نمواً، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٤ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/٢٠١٥، اللذين يوصيان بأن تجري اللجنة استعراضات شاملة لمعايير الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، مع مراعاة جميع جوانب السياق الإئتماني الدولي الآخذ في التطور، بما في ذلك الخطط ذات الصلة. ويرد في الفصل الرابع من هذا التقرير موجز لمخطط البرنامج المتعدد السنوات (٢٠١٧-٢٠٢٠).

معايير تحديد أقل البلدان نمواً في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٨

١٣ - أكدت اللجنة أن تعريفها لأقل البلدان نمواً هو "البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من أشد العوائق الهيكلية في طريق التنمية المستدامة". وأكدت اللجنة صلاحية المعايير الحالية لتحديد أقل البلدان نمواً وإجراءات تطبيقها، وستطبق هذه المعايير في استعراض عام ٢٠١٨ الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً.

المعلومات والتحليلات المتعلقة بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً

١٤ - تشدد اللجنة على حاجة أقل البلدان نمواً إلى تحسين حصولها على المعلومات والتحليلات المتعلقة بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، وتحيط علماً بالمنصة الشبكية التي تعمل على إنشائها أمانة اللجنة حالياً فيما يتعلق بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وتوصي اللجنة، في هذا الصدد، بأن تستخدم البلدان هذه المنصة، لدى إنجازها، كآلية لتبادل المعلومات المتعلقة برفع الأسماء من القائمة، وأن يساهم شركاء الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون المعنيون في المنصة بالمعلومات والتحليلات ذات الصلة المتعلقة بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً.

الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

١٥ - تشير اللجنة إلى أن الغرض الرئيسي من عملية إعادة تحديد المعونة لا يتمثل في زيادة حجم الموارد الإنمائية بشكل مصطنع، وإنما يتمثل في زيادة مستوى الشفافية والمساءلة لدى مقدمي المعونة، وتزويد البلدان النامية بفهم أوضح لمصادر تمويل التنمية المتاحة لها. وبناء على ذلك، تشدد اللجنة على ما يلي:

- ضرورة إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الجهة المتلقية
- الموارد العابرة للحدود والتي هدفها الأساسي هو خدمة الأولويات الإنمائية للبلدان هي فقط التي ينبغي اعتبارها تمويلًا للتنمية
- ينبغي أن تحسب مساهمة المانحين في المنافع العامة العالمية بمعزل عن الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة
- ينبغي أيضًا أن تحسب الموارد الخاصة المتاحة من الصناديق الرسمية بمعزل عن الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

الدروس المستفادة في مجال تطوير القدرات الإنتاجية للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت منها

ألف - مقدمة

١٦ - تعزى التحديات الهيكلية وضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نمواً غالباً إلى التنمية المحدودة لقدراتها الإنتاجية. وتتألف القدرات الإنتاجية من الموارد الإنتاجية (الطبيعية والبشرية والمادية والمالية)، والقدرة على تنظيم المشاريع والقدرات المؤسسية، وروابط الإنتاج التي تحدد مجتمعة قدرة بلد ما على زيادة الإنتاج وتنويع اقتصاده في قطاعات أعلى إنتاجية بغرض الإسراع في تحقيق النمو والتنمية المستدامة. وبالتالي، يعد توسيع القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً أمراً بالغ الأهمية في إحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر. وتمكن زيادة القدرات الإنتاجية من التحول الهيكلي نحو المزيد من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يساعد في أفضل الأحوال على إيجاد ما يكفي من فرص العمل اللائق من أجل الحد من الفقر على نطاق واسع. وفي نفس الوقت، يمكن أيضاً للتحول الهيكلي أن يولد موارد للحماية الاجتماعية توجّه إلى غير القادرين، بصفة دائمة أو مؤقتة، على التخلص من الفقر باستخدام مواردهم الخاصة. وبالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً تعاني من الفقر على نطاق واسع وبصورة مستمرة، فإن القضاء على الفقر على الصعيد العالمي يتطلب التركيز على تلك البلدان.

١٧ - وكما أكدت اللجنة سابقاً^(١)، يتطلب تطوير القدرات الإنتاجية وجود سياسات متكاملة في خمسة مجالات هي: '١' إدارة التنمية؛ '٢' سياسات إيجاد أوجه تآزر إيجابي بين النواتج الاجتماعية والقدرات الإنتاجية؛ '٣' اعتماد سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية داعمة لتوسيع نطاق القدرات الإنتاجية وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية؛ '٤' السياسات الصناعية والقطاعية؛ '٥' تدابير الدعم الدولي في مجالات التجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الضريبي الدولي. وبالنظر إلى تنوع أوضاع أقل البلدان نمواً، فإن سياسات النهج الواحد المناسب للجميع لن تكون ناجحة. وبدلاً من ذلك، تتطلب مجموعات القطرية وضع استراتيجيات وطنية مختلفة وتقديم دعم مختلف من جانب المجتمع الدولي.

١٨ - واستناداً إلى العمل المنجز في عام ٢٠١٦، أجرت اللجنة تحليلاً لتجارب توسيع القدرات الإنتاجية لاقتصادات ١٤ بلداً من البلدان التي رُفعت أسماؤها من القائمة أو التي هي قيد الرفع منها، وبلدان من غير أقل البلدان نمواً. وحددت التجارب ثلاثة مسارات تؤدي إلى الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، تترتب على كل منها آثار مختلفة فيما يتعلق بالقدرات الإنتاجية والتقدم العام المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن الثروة من الموارد وحجم البلد يشكّلان عاملين أساسيين في تحديد المسارات، فإن السياسات هي العامل الأكثر أهمية.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦، الملحق رقم ١٣ (E/2016/33)، الفصل الثاني.

باء - المسار الأول: النمو السريع من خلال استغلال الموارد الطبيعية

١٩ - يتمثل أحد المسارات المؤدية إلى الرفع من القائمة في النمو الاقتصادي السريع الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية. وينطوي هذا المسار على خطر جسيم يتمثل في الرفع من القائمة دون تعميق القدرات الإنتاجية أو إحداث تحول اجتماعي واقتصادي مُجدٍ، بما يفضي إلى انخفاض مستوى الأصول البشرية والتنوع الاقتصادي وانتشار الفقر على نطاق واسع، رغم الارتفاع النسبي لمستوى مجموع الإيرادات. ويمثل ضعف إدارة التنمية المعوق الرئيسي الذي يمنع البلدان الماضية على هذا المسار من توجيه إيراداتها من الموارد الطبيعية نحو توسيع نطاق القدرات الإنتاجية لأغراض التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على استغلال الموارد الطبيعية قد يزيد انعدام الشفافية والمساءلة في إدارة ريع الموارد.

٢٠ - وتشكل تشوهات الأسعار المحلية والتصور القائل بأن إصلاحات السياسات الاقتصادية أمر أقل إلحاحاً، بسبب ارتفاع إيرادات الموارد، عاملين يحدّان من إمكانية التنوع الاقتصادي في معظم الاقتصادات المعتمدة على الموارد. وكثيراً ما يتفاقم هذا الوضع بسبب عدم شفافية هيكل الحوكمة وانعدام المساءلة، مما قد يؤدي إلى عدم انتظام تخصيص النفقات العامة بين القطاعات التي تم تحديدها بوصفها مجالات ذات أولوية (على سبيل المثال، القطاعات الاجتماعية) والقطاعات التي تنطوي على استثمارات عامة فعالية تتألف غالباً من مشاريع ضخمة للهياكل الأساسية. ومن الدروس الهامة الأخرى لأقل البلدان نمواً الغنية بالموارد، الجمع بين عملية بناء نظام للحوكمة الرشيدة وعملية تخطيط تحدف إلى مواءمة الموارد مع الاستثمارات الاجتماعية والإنتاجية في القطاع العام والقيام برصد التنفيذ بانتظام. وثمة درس آخر يتمثل في ضرورة تحديد ووضع استراتيجيات لتعزيز تكامل السلسلة القيمة العالمية وتعزيز القيمة المضافة المحلية.

٢١ - ويمكن لقواعد الميزانية البسيطة أن تساعد في المضي قدماً صوب الاستخدام المستدام للموارد، ولكن من الضروري أن يتسنى اعتبار الاستثمار في مجالي الصحة والتعليم استثماراً، حتى وإن كان ذلك يمثل خروجاً عن الأساليب المصطلح عليها للحسابات القومية. وقصر الاستثمارات على الهياكل الأساسية المادية يزيد من التحيز ضد القطاعات الاجتماعية، وخصوصاً إذا كانت إيرادات الموارد تشكل القسط الأكبر من إيرادات الدولة، كما هو الحال غالباً في البلدان التي تسلك هذا المسار. ورغم ذلك، تبين التجربة أيضاً أن انعدام إدارة التنمية الرشيدة لا يمنع البلدان من وضع اتفاقات لتقاسم الإنتاج تمكنها من تخصيص حصة مناسبة من الإيرادات. وبالتالي، يبدو أن حالات العجز في إدارة التنمية تؤثر على النفقات العامة أكثر من تأثيرها على الإيرادات العامة، ولذلك تتطلب سياسات الإنفاق اهتماماً خاصاً.

جيم - المسار الثاني: التخصص الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري

٢٢ - يتبع عدد من البلدان الصغيرة في معظمها التي رفعت من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي هي قيد الرفع منها مسارا يتسم بنمو الدخل نتيجة التخصص الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري. وتشكل جودة الإدارة الرشيدة للتنمية محركاً رئيسياً لتقدم التنمية، على الرغم من النطاق المحدود للتنوع الاقتصادي، وتكملها في بعض الحالات القوانين التقليدية والعرفية وتدعمها الجهود المتضافرة في بناء المؤسسات وصون السلام والاستقرار السياسي أو إعادة إرسائهما. و”الإدارة الرشيدة للتنمية” ليست

من المسلّمات، إنما يلزم بناؤها من خلال سياسات استباقية تهدف إلى بناء المؤسسات، باتباع نهج شامل لتصميم السياسات وتنفيذها ووضع القواعد والأنظمة التي ترسخ الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة ومخصصات الميزانية.

٢٣ - وتعزيز شرعية الدولة بالاستناد إلى رؤية وطنية تهدف إلى إنشاء وتوطيد الهويات الوطنية أمر بالغ الأهمية. ويتسم هذا النهج المتبع في الإدارة الرشيدة للتنمية بأهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي غالباً ما تثار فيها مسألة شرعية الدولة بسبب التنوع العرقي والجغرافي. والتصور القائل بأن الدولة تتصرف لما فيه مصلحة جميع الفئات الاجتماعية على المدى الطويل يمكن أن يساعد على كفالة التوافق بشأن القرارات السياسية الصعبة.

٢٤ - ويمكن إطار إدارة التنمية هذا البلدان من تخصيص موارد كبيرة لتنمية الأصول البشرية. ويدعم اعتماد إطار حصيف في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية يستند إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية على أساس الميزة النسبية (المحتملة) والتخطيط الاستراتيجي. كما أنه يسهل الاستثمارات العامة في تنمية الهياكل الأساسية بشكل عام، وكذلك في القطاعات المستهدفة المحددة بهدف التشجيع على التخصص الاقتصادي والتحفيز على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات ذات الأولوية. ولقد حققت السياسات المتبعة نجاحاً نتيجة التجربة والخطأ أو الاستجابة العملية للظروف المتغيرة.

٢٥ - وكان للمساعدة الإنمائية الرسمية دور هام في بناء القدرات الإنتاجية في العديد من البلدان. ويشكل التنسيق الفعال للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، بطرق منها تعميم المساعدة الإنمائية الرسمية في الخطط الإنمائية الوطنية واعتماد نهج برنامجية شاملة للقطاعات عاملاً مهماً من عوامل النجاح في الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية. وهذا الأمر يشكل درساً قيماً بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي لا تزال تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية للاستثمار في القطاع الاجتماعي، وتطوير الهياكل الأساسية وإيجاد فرص العمل من خلال الإنفاق العام. ولقد اعتمدت بعض البلدان أيضاً سياسات بعيدة النظر تتعلق بالمغتربين والتحويلات، تبين كيف يمكن للسياسات المحلية أن تساعد على زيادة مقدار الفوائد التي يمكن جنيهاً من المغتربين إلى أقصى حد، بما في ذلك تعبئة الموارد والمعارف اللازمة لتوسيع القدرات الإنتاجية.

٢٦ - بيد أن تجربة البلدان التي تتبع هذا المسار تبين أيضاً أن التنمية من خلال التنمية البشرية والتخصص الاقتصادي تجعل البلد عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية، وإن تعلق هذا الأمر إلى حد كبير بالخصائص المحددة للبلد، مثل الحجم والموقع. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من النجاح في بناء رأس المال البشري، لا يزال عدد من البلدان يواجه مستويات عالية من التفاوت الاجتماعي ومرد هذا الأمر جزئياً قلة العمالة وضعف الروابط الخلفية والأمامية لقطاعات مثل السياحة والموارد الوطنية.

دال - المسار الثالث: رفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً عن طريق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي وتنمية رأس المال البشري

٢٧ - تتبع البلدان الأكبر حجماً عادة مساراً يتميز بالاستثمارات في الأصول البشرية والتحول الهيكلي من أجل زيادة الإنتاجية والصناعة التحويلية والخدمات. وتبين هذه البلدان أنه يمكن إحراز تقدم بارز ومفيد، وإن يكن في غضون فترة وجيزة، عندما تقوم البلدان بعملية لتوسيع نطاق القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي في ظل السلام والأمن.

٢٨ - وبالنسبة إلى البلدان التي تتبع هذا المسار، تشكل التنمية الريفية منصة انطلاق رئيسية لاكتساب الزخم اللازم للنمو وتوسيع نطاق القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الهيكلي. ويتطلب هذا الأمر إصلاحات زراعية تركز على صغار المزارعين واستثمارات هائلة في التنمية الريفية. وهذه الإصلاحات تهدف إلى إجراء تحسينات سريعة في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. ولقد أثبتت الإصلاحات في استخدام الأراضي وحيازتها نجاحها في تحسين حقوق المرأة، وكذلك في تقديم الدعم العام للمزارعين من خلال تأمين خدمات الإرشاد الزراعي ودعم المدخلات. وهذا الأمر بدوره يزيد الأصول البشرية من خلال الحد من سوء التغذية، وكذلك النمو المستدام ونقل العمالة من الزراعة إلى قطاعات أكثر حداثة.

٢٩ - وتضطلع الدولة في جميع البلدان التي تتبع هذا المسار بدور نشط وحاسم في وضع ما يناسب من سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات اجتماعية ومالية وتجارية وصناعية، وإيجاد هيكل إداري يركز على التنمية. وتشكل الأهمية المسندة إلى بناء المؤسسات دعماً لتنفيذ السياسات وتحقيق التنمية على مستوى القطاعات سمة مهمة ومميزة توفر أساساً صلباً لتوسيع نطاق القدرات الإنتاجية وتحقيق التقدم نحو رفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي معظم الحالات، تشكل الترتيبات المؤسسية المنشأة نتيجة للتنمية وليس سبباً لها.

٣٠ - وحاولت بعض البلدان أن تقلد عن قصد "نموذج الدولة الإنمائية" المطبق في اقتصادات شرق آسيا، حيث اضطلعت الدولة بدور ريادي في تحديد الرؤية الإنمائية والقيام، عن طريق الاستثمارات العامة، بإنشاء الهياكل الأساسية والمؤسسات اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية واجتذاب الاستثمارات الخاصة في القطاعات ذات الأولوية. ويشكل اختيار القطاعات والأنشطة ذات الأولوية سمة مهمة في عملية صنع السياسات في جميع البلدان التي تتبع هذا المسار، على الرغم من أن استراتيجية "انتقاء الفائزين" لم تنجح دائماً.

٣١ - وتولي زمام عملية التنمية أمر بالغ الأهمية، على النحو المبين في اختيار السياسات، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية "غير التقليدية" والأهمية التي تولي للحيز السياسي والاستقلال. وبالمثل، حققت السياسات الاجتماعية "غير التقليدية" أيضاً نجاحاً في سد الفجوات بين الجنسين في مجالي الصحة والتعليم، بطرق منها تغيير المعايير الاجتماعية من خلال تمكين المرأة في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية. ويشمل ذلك إنشاء المؤسسات التي يتولى فيها مقدمو الخدمات غير الربحية تأمين خدمات الصحة العامة والتعليم، وإظهار مزايا اتباع استراتيجية إنمائية شاملة تشترك فيها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ويشكل إيفاد "أخصائيي الإرشاد الصحي" إلى جميع أنحاء البلد من أجل تأمين تغطية شبه كاملة لبرامج الصحة العامة مثلاً إيجابياً آخر.

٣٢ - ويمكن أن يكون للدعم الدولي لتعزيز السياسات التجارية (ولا سيما إتاحة إمكانية الوصول لمعظم البلدان المتقدمة وعدد متزايد من أسواق البلدان النامية بدون دفع الرسوم وتحديد الحصص) دور أساسي في إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، إذا كان لديها ما يكفي من القدرات (الكامنة) للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق العالمية واعتماد إصلاحات سياساتية محلية تكميلية. ويعتمد عدد قليل من أقل البلدان نمواً على تدابير الدعم التجاري هذه، مما يشير إلى ضرورة الارتقاء بالمستوى الصناعي ورفع المستوى التكنولوجي إلى جانب القدرات الاستباقية في التفاوض.

هاء - بناء القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي في البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نموا

٣٣ - تبين تجارب بلدان نامية أخرى سبق أن كانت لها في الماضي الخصائص الرئيسية لأقل البلدان نموا أن هذه البلدان كثيرا ما تواجه تحديات إنمائية مماثلة للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة استثمار الربيع الطبيعي لأغراض التنمية المستدامة، وكفالة أن تحسن أيضا زيادة الإنتاج الزراعي الأمن الغذائي، والدور البالغ الأهمية الذي يؤديه الحصول على الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، والحاجة إلى ضمان زيادة الخدمات الإنتاجية لإيجاد فرص عمل كافية. وهذا يعني أن أقل البلدان نموا ستحتاج إلى مواصلة توسيع نطاق القدرات الإنتاجية وتعزيز سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بعد رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.

٣٤ - ويمكن أن تصبح البلدان جهات شريكة مهمة على الصعيد العالمي نتيجة الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة الحيوية في الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى جانب الإصلاحات المحلية التي تحسّن الإنتاج الزراعي وتمكن القطاع الخاص من أن يصبح قوة دافعة، شرط الإسراع بتطوير القدرات في مجال العرض. بيد أن هذه الاستراتيجية لا تنجح إلا إذا تمكنت البلدان من تحديث قاعدة القدرات التكنولوجية والمهارات التي لديها، بحيث تظل قادرة على التنافس عن طريق إنتاج سلع وتقديم خدمات أكثر تطورا. وهي تتوقف أيضا على تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مواتية مع التأكيد على أهمية قيام نظام تجاري دولي منفتح وإنمائي المنحى.

٣٥ - وتبين التجارب أيضا أن الإصلاحات البارزة في مجال السياسات يمكن أن تحرر الاقتصاد من القيود غير الضرورية وتطلق العنان للتحول الهيكلي، إلا أن استدامة النمو والزخم الإنمائي تتوقف على الإصلاحات المؤسسية المتكاملة والمتآزرة والإدارة الرشيدة للتنمية للضمان الشفافية والمساءلة. والإدارة الرشيدة للتنمية ليست جامدة، إنما تحتاج للتكيف على مر الزمن لتتمكن من تعزيز الابتكار، على سبيل المثال، من خلال اعتماد الحكومة استراتيجية لتقديم الخدمات، وتسخير تكنولوجيات المعلومات وتطوير القدرات البشرية المتناسبة.

الفصل الثالث

رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رفعت منها

ألف - مقدمة

٣٦ - اللجنة مكلفة بموجب قرار المجلس ٢٠١٦/٢١ برصد التقدم الإنمائي الذي تحرز به البلدان المرشحة لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً وإدراج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي الذي تقدمه إلى المجلس. ويتضمن هذا التقرير حالات أنغولا وغينيا الاستوائية وفانواتو، وكلها مرشحة لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً في الأعوام ٢٠٢١ و ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، تبعاً.

٣٧ - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠١٦/٢٧ إلى اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً وأن تدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي الذي تقدمه إلى المجلس. وبناء عليه، استعرضت اللجنة التقدم المحرز من قبل ساموا التي رفع اسمها من القائمة في عام ٢٠١٤.

٣٨ - ويتضمن الموقع الشبكي للجنة تقارير الرصد المفصلة، بما في ذلك التقارير المقدمة من كل بلد.

باء - رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من القائمة

أنغولا

٣٩ - لاحظت اللجنة أن أنغولا تعتمد إلى حد كبير على قطاع النفط وأن نموها الاقتصادي يتأثر بانخفاض أسعار النفط على الصعيد الدولي. وشهد الناتج المحلي الإجمالي تباطؤاً في نموه الفعلي استمر خلال السنوات الخمس الماضية ولكن يتوقع أن يتسارع هذا النمو في العامين المقبلين، في حين أن التضخم قد ازداد بسرعة في الفترة نفسها وأن العجز المالي أخذ في الارتفاع.

٤٠ - ويقدر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بأكثر من حوالى أربعة أضعاف عتبة رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً المنشأة في عام ٢٠١٥ في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً (١ ٢٤٢ دولاراً). وبالرغم من التحسن في معدل مؤشر الأصول البشرية، فهو لا يزال منخفضاً بالمقارنة مع البلدان ذات الدخل المماثل. ولا يزال معدل مؤشر الضعف الاقتصادي فوق عتبة رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً (انظر الجدول).

٤١ - وبدأت حكومة أنغولا عملها بشأن وضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق المؤلفة من ١٠ خطوات لإعداد استراتيجية للانتقال السلس. وبنهاية عام ٢٠١٧، ستنفذ الحكومة الخطوات الأولى من خارطة الطريق وتبدأ عملية تشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الشركاء في التنمية والتجارة والقطاع الخاص. وأكدت اللجنة أهمية الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً، وأوصت بأن تقوم الحكومة، في أقرب وقت ممكن، بوضع استراتيجيتها للانتقال السلس، وبأن ييدي المانحون والشركاء التجاريون أقصى قدر ممكن من المرونة والدعم عقب رفع اسم البلد من القائمة.

معايير أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧: رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً أو التي رفعت منها

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (دولارات الولايات المتحدة)	مؤشر الضعف الاقتصادي	مؤشر الأصول البشرية	عتبة خروج البلد من قائمة أقل البلدان نمواً (استعراض عام ٢٠١٥)
١ ٢٤٢ ≤	٣٢,٠ ≥	٦٦,٠ ≤	أغولا
٥ ١٨٦	٣٧,٠	٤٤,٥	غينيا الاستوائية
١٣ ٢٧٥	٢٩,١	٥٥,١	ساموا
٤ ٠٧٩	٤١,١	٩٤,٤	فانواتو
٣ ٠٣٩	٤٨,٥	٨٠,٥	

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية، استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة.

غينيا الاستوائية

٤٢ - تعتبر غينيا الاستوائية، التي من المقرر أن يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ثالث أكبر بلد منتج للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بعد نيجيريا وأنغولا، وهي لا تزال تواجه تحديات خطيرة، بسبب انخفاض إنتاج النفط والأسعار. ويتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الفعلي انكماشاً بنسبة ١-٥ في المائة سنوياً خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ومع ذلك، يتوقع أن يبقى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أكثر بكثير من عتبة رفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً.

٤٣ - وقد تحسن معدل مؤشر الضعف الاقتصادي وأصبح دون عتبة الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، في حين لا يزال التقدم بطيئاً في تحسين الأصول البشرية، حيث يظل مؤشر الأصول البشرية أدنى بكثير من عتبة الخروج من القائمة (انظر الجدول).

٤٤ - ويتوقع أن يكون أثر رفع اسم غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نمواً طفيفاً: فالاعتماد على النفط يعني عدم حصول البلد على معاملة تفضيلية تذكر من جانب الأسواق المستوردة الرئيسية، وعدم تلقيه سوى القليل من المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب ارتفاع الدخل فيه. ولم تتلق اللجنة أي معلومات من غينيا الاستوائية عن عملية الرصد. وتحت اللجنة البلد على تنفيذ استراتيجيات إنمائية تركز على تحسين الأصول البشرية.

فانواتو

٤٥ - تواصل فانواتو التعافي من إعصار بام الذي ضرب البلد في آذار/مارس ٢٠١٥ والذي أدى أيضاً إلى تأجيل رفع اسمها من القائمة حتى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٧٨/٧٠). ومن المتوقع أن يبقى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى كثيراً من عتبة الدخل. ومع ذلك، من المنتظر أن يصل العجز في الميزانية إلى نسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٧ بسبب تزايد الإنفاق على الهياكل الأساسية المرتبط بالإعصار^(٢).

٤٦ - ويُعد مؤشر الأصول البشرية مستقرًا، ويفوق كثيراً عتبة الرفع من القائمة. ولا يزال البلد يعاني من ضعف شديد وقد شهد زيادة طفيفة في مؤشر الضعف الاقتصادي بسبب الزيادة التي طرأت على عدد ضحايا الكوارث الطبيعية، وهو ما يعكس أثر الإعصار (انظر الجدول).

٤٧ - ويقوم انتقال فانواتو السلس على التنفيذ الكامل لاستراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٣٠، "فانواتو عام ٢٠٣٠، خطة الشعب"^(٣). وذكرت الحكومة أنها بصدد إنشاء لجنتها التنسيقية الوطنية لأقل البلدان نمواً، التي ستضم سائر الجهات المعنية. وتلاحظ اللجنة أن تمديد فترة رفع الاسم سيسمح لفانواتو بأن تكثف الجهود من أجل إعداد استراتيجية للانتقال السلس. وأوصت اللجنة المانحين والشركاء التجاريين بأن يبدو أكبر قدر ممكن من المرونة وأن يقدموا الدعم بعد الرفع من القائمة.

جيم - رصد التقدم الإنمائي للبلدان التي رُفِعَ اسمها من القائمة

ساموا

٤٨ - رُفِعَ اسم ساموا من فئة أقل البلدان نمواً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وواصل البلد إحراز التقدم منذ أن رفع اسمه، مع أنه من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي ركوداً لعدة سنوات مقبلة يعزى إلى بطء النمو الاقتصادي العالمي وعدم اليقين إزاء إحياء الزراعة وتضاؤل آفاق قطاع الصادرات الصناعية^(٤).

٤٩ - ومن المتوقع أن يبقى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى ثلاثة أضعاف من عتبة الرفع من القائمة. وتواصل ساموا الإبقاء على معدلات مرتفعة للغاية للأصول البشرية، لكنها ما زالت عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية. وترحب اللجنة بالجهود التي بذلتها حكومة ساموا التي تواصل العمل مع شركائها التجاريين والإنمائيين كي تخفض إلى الحد الأدنى الآثار السلبية المحتملة للرفع من القائمة. وستنفذ استراتيجية الانتقال السلس كجزء لا يتجزأ من استراتيجية تنمية ساموا للفترة الممتدة من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠: تسريع وتيرة التنمية المستدامة وتوسيع نطاق الفرص للجميع^(٥). ووفقاً لما ذكرته الحكومة، لم يكن للرفع من القائمة أي أثر كبير على التقدم الإنمائي.

(٣) يمكن الاطلاع عليها من الموقع الشبكي -<https://vanuatudaily.files.wordpress.com/2016/11/draft-vanuatu-2030-national-sustainable-development-plan.pdf>

(٤) انظر International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2015; International Monetary Fund, 2015 Article IV consultation, July 2015; and Department of Economic and Social Affairs, *World Economic Situation and Prospects 2017* (United Nations publication, Sales No. E.17.11.C.2)

(٥) يمكن الاطلاع على ذلك من الموقع الإلكتروني www.mof.gov.ws/Services/Economy/EconomicPlanning/tabid/5618/Default.aspx

الفصل الرابع

الاستعراض الشامل لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً والمعايير المتعلقة باستعراض

عام ٢٠١٨

ألف - مقدمة

٥٠ - اجتذبت فئة أقل البلدان نمواً، التي تعد فئة الأمم المتحدة الإنمائية الرسمية الوحيدة، مجموعة من تدابير الدعم الدولي من المجتمع الدولي. وغالباً ما تُولى أقل البلدان نمواً الأولوية في الخطط الإنمائية الدولية، كما هو الحال في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥١ - ومنذ عام ١٩٩١، حددت اللجنة أقل البلدان نمواً خلال الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات، والتي كان آخرها في آذار/مارس ٢٠١٥^(٦). وتستعرض اللجنة بانتظام معايير أقل البلدان نمواً بالاستناد إلى مجموعة متسقة من المبادئ. وقد قرر استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول أن "يسلم بأهمية الاستعراضات التي تجريها لجنة السياسات الإنمائية لمعايير الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. ونوصي بأن تكون هذه الاستعراضات شاملة، مع مراعاة جميع جوانب تطور السياق الإنمائي الدولي، بما في ذلك الخطط ذات الصلة"^(٧). وهذه الولاية، التي أكدها المجلس لاحقاً، تنص على استعراض للمعايير يكون أشمل من الذي يجري عادة في سياق استعراض السنوات الثلاث^(٨).

٥٢ - وتنفيذاً للولاية، ستجري اللجنة استعراضاً شاملاً لمعايير أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. ويخصص البرنامج المتعدد السنوات وقتاً كافياً لإدراج نتائج الأنشطة الجديدة في هذا الاستعراض، بالإضافة إلى الخطوات المعتادة التي تنطوي عليها استعراضات اللجنة للمعايير. ويسمح أيضاً بمراعاة الطابع المتغير باستمرار للبرامج الإنمائية الدولية ذات الصلة.

٥٣ - وبالنسبة لأقل البلدان نمواً القريبة من عتبة الرفع من القائمة، يكتسي استقرار المعايير واتساقها أهمية قصوى لتخطيطها الإنمائي، بما في ذلك التخطيط للرفع من القائمة والانتقال السلس. وبالنظر إلى أهمية اتساق فئة أقل البلدان نمواً، والحفاظ على استقرار المعايير، ستطبق اللجنة المعايير والإجراءات القائمة على الاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات والذي سيتم في عام ٢٠١٨. وستطبق التحسينات الممكنة الناجمة عن استعراض المعايير الشامل في عام ٢٠٢١.

باء - المبادئ المتعلقة بمعايير أقل البلدان نمواً وبرامج العمل الدولية ذات الصلة

٥٤ - نفحت اللجنة بمرور الوقت معايير أقل البلدان نمواً لتحسين عملية تحديد هذه البلدان. وفي عام ٢٠٠٨، بينت اللجنة بوضوح أن التحسينات والتغييرات لن تدخل على المعايير إلا استجابةً للتطورات الجديدة من حيث توافر البحوث والبيانات وموثوقيتها^(٩). ويعتمد كل استعراض للمعايير على أعمال سابقة اضطلعت بها اللجنة تفادياً لتكرار مناقشات سابقة اعتمدت على معلومات لم يطرأ عليها أي تغيير.

(٦) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٥، الملحق رقم ١٣ (E/2015/33).

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٠١٥/٧٠، المرفق، الفقرة ٤٨.

(٨) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٦/٢٠١٥، الفقرة ٦.

(٩) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨، الملحق رقم ١٣ (E/2008/33).

٥٥ - وقد استرشد استعراض المعايير بالمبادئ التالية:

(أ) الاتساق الزمني للقائمة والمعاملة المنصفة لجميع البلدان؛

(ب) الاستقرار في المعايير؛

(ج) المرونة في تطبيق المعايير؛

(د) حساب الأرقام القياسية باستخدام مؤشرات ناجعة من الناحية المنهجية ومتاحة

لجميع البلدان المعنية.

٥٦ - ويتطلب الاتساق الزمني ألا يؤدي تحسين المعايير وتطبيقها إلى التشكيك في القرارات المتعلقة بالرفع من القائمة والإدراج فيها التي اتخذت في الآونة الأخيرة. ويعني ذلك أن التغييرات في المعايير ليست بوجه عام سوى تغييرات تدريجية، حيث أنه من شبه المؤكد أن تؤثر التنقيحات الجذرية على قرارات الرفع من القائمة.

٥٧ - ويعني الاستقرار عدم إدخال تغييرات إلا إذا كانت تؤدي إلى تحسن كبير. ويسمح هذا الأمر بتحسين فهم الأساليب المستخدمة، وربما يسهل قبول نتائج تطبيقها من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٥٨ - وتتعلق المرونة بالتطبيق، وليس بالمعايير ذاتها. ومن أجل تطبيق هذا المبدأ، تستخدم اللجنة مدخلات إضافية قبل تقديم التوصيات بشأن الرفع من القائمة أو الإدراج فيها. وفي حالة الرفع، تتمثل هذه المدخلات في بيانات مواطن الضعف والتقييمات المسبقة للأثر وإسهامات مقدمة من البلدان، أما بالنسبة للإدراج في الفئة، فإنه يجري إعداد موجزات قطرية والتماس آراء البلد. ويُستشف من هذا المبدأ أيضاً أن معايير أقل البلدان نمواً لا تحتاج بالضرورة إلى أن تتضمن كل القيود التي تعيق التنمية المستدامة بالنسبة لجميع البلدان، ما دامت هذه القيود مدرجة في مواد إعلامية أخرى.

٥٩ - والنجاحة المنهجية والبيانات المستكملة هما أمران أساسيان لضمان قبول معايير أقل البلدان نمواً وإتاحة المجال لحسابها. وتعطى الأفضلية للمؤشرات الراسخة التي تبلغ عنها المنظمات الدولية بانتظام، غير أن اللجنة قامت أيضاً بوضع مؤشرات جديدة عندما لم تحدد أية مؤشرات أخرى مناسبة. ويُفضل أن تعكس المؤشرات بيانات تُستكمل كل ثلاث سنوات على الأقل، ولكن من الضروري التجاوز عن ذلك في حالات التباطؤ الشديد لوتيرة جمع البيانات، وبخاصة التعدادات واستقصاءات الأسر المعيشية. وينبغي مبدئياً توافر البيانات عن جميع البلدان النامية، وإتاحة إمكانية المقارنة، يفضل أن تكون مستقاة من مصدر واحد. وباختصار، فإن شروط توفر البيانات فيما يتعلق بمؤشرات أقل البلدان نمواً هي أكثر صرامة من شروط مؤشرات رصد الخطط الدولية، مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أو المؤشرات التي استخدمت في السابق للأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - وبما أن استعراض منتصف المدة لولاية برنامج عمل إسطنبول يدعو اللجنة إلى أن تراعي الخطط الإنمائية الدولية ذات الصلة، من المهم تحديد الخطط التي ستدرج في الاستعراض. والفصل المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول الذي يتضمن الولاية يشير صراحة إلى أربع خطط هي: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة

٢٠١٥-٢٠٣٠. ويبرز استعراض منتصف المدّة أوجه التآزر بين هذه الخطط الأربع وبرنامج عمل إسطنبول. ويشكل برنامج العمل خطة ذات صلة، بحكم تعريفه تقريبا، ومن ثم ينبغي إدراجه في استعراض المعايير. ومن أجل الحفاظ على مرونة معايير الاستعراض، قررت اللجنة التركيز على الخطط الخمس المذكورة أعلاه.

جيم - برنامج العمل

٦١ - ستنفذ اللجنة برنامج عملها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ باتباع خمس خطوات هي:

- ١' استعراض الهيكل الأساسي لمعايير أقل البلدان نموا ومبادئ تطبيقها؛
- ٢' تقييم مدى تعبير مؤشرات أقل البلدان نموا عن خطط التنمية العالمية، وتحديد مجالات التغطية غير الكافية؛
- ٣' تقييم إلى أي مدى تعكس المؤشرات المستخدمة لرصد الخطط ذات الصلة العقبات الهيكلية التي تعترض التنمية المستدامة؛
- ٤' تقييم ما إذا كان إدراج المؤشرات المحددة في الخطوة '٣' يحسن تحديد أقل البلدان نموا؛
- ٥' تحديد مؤشرات إضافية وتقييم ما إذا كان إدراجها يحسن تحديد أقل البلدان نموا.

٦٢ - وتستتبع الخطوة '١' التحقق مما إذا كان الهيكل الأساسي لمعايير أقل البلدان نموا (الذي يستخدم ثلاثة مقاييس للدخل والعقبات الهيكلية)، وشرط استيفاء اثنين من ثلاثة معايير للرفع من القائمة (مع استثناء الدخل فقط) وأوجه التفاوت بين الإدراج في القائمة والرفع منها، تظل كلها وجيهة في ضوء السياق الإنمائي الدولي المتغير.

٦٣ - وتشمل الخطوة '٢' تحديد مؤشرات أقل البلدان نموا في أهداف وغايات مختلف الخطط، واستعراض ما إذا كانت هذه الخطط تتضمن مجالات لا تغطيها مؤشرات أقل البلدان نموا. وفي الوقت الراهن، لا ترد مؤشرات رصد رسمية إلا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سندي. وستدرج المؤشرات الجاري وضعها لرصد خطة عمل أديس أبابا إذا أُتيحت في الوقت المناسب. ويمكن إدراج المؤشرات التي يستخدمها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة لرصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ولا يتضمن اتفاق باريس مؤشرات رصد واضحة، ولكن تغير المناخ تشمله أيضاً خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل إسطنبول.

٦٤ - وتستتبع الخطوة '٣' تقييم ما إذا كانت بعض الجوانب الواردة في خطط التنمية ذات الصلة التي لا تغطيها حالياً على نحو كاف مؤشرات أقل البلدان نموا تعكس عقبات هيكلية شديدة. ويمكن، من حيث المبدأ، أن تُدرج هذه المجالات في إطار معايير أقل البلدان نموا وأن تُقاس بمؤشرات رصد مختلف الخطط. ومن أجل الاستفادة من الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة في السابق بشأن المعايير، لم تُدرج في التحليل المؤشرات الحالية لأقل البلدان فقط، وإنما أيضاً المؤشرات التي قيمتها اللجنة في الماضي. وستنجم عن هذه الخطوة مجموعة مستكملة من المجالات ومؤشرات محتملة يمكن أن يشملها إطار معايير أقل البلدان نموا.

- ٦٥ - وبناءً على ذلك، تنطوي الخطوة '٤' على تقييم المؤشرات المستخلصة في الخطوة '٣' من حيث سلامتها المنهجية وتوافر البيانات، وإمكانية تداخلها مع المؤشرات الحالية وأثرها المحتمل على الاتساق الزمني لفئة أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالمؤشرات التي تبدو مناسبة لاستكمال أو استبدال المؤشرات الحالية، تقيّم الخطوة أيضاً ما إذا كانت الفوائد المحتملة هامة بما يكفي لتبرير إدراجها.
- ٦٦ - وأخيراً، سيجري استعراض في إطار الخطوة '٥' يهدف إلى تحديد مؤشرات إضافية يمكن أن تحسن كثيراً تحديد أقل البلدان نمواً، وتقييم تلك المؤشرات بنفس الطريقة الواردة في الخطوة '٤'.

دال - الهيكل الأساسي لمعايير أقل البلدان نمواً وتغطية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

- ٦٧ - فيما يتعلق بالخطوة '١'، نظرت اللجنة في الهيكل الأساسي لمعايير أقل البلدان نمواً (باستخدام ثلاثة مقاييس مجمعة للإيرادات والعوائق الهيكلية)، وكذلك في إجراء التطبيق - شرط الوفاء بمعايير من أصل ثلاثة معايير للرفع من القائمة (مع الاستثناء الوحيد المتعلق بالدخل) - وفي أوجه التفاوت بين الإدراج في القائمة والرفع منها. وأكدت اللجنة أن هيكل المعايير وتطبيقها ما زالاً ملائمين في ضوء السياق الإنمائي الدولي المتطور (انظر الفرع هاء). ومع ذلك، ستواصل اللجنة استعراض الهيكل الأساسي والإجراءات التطبيقية أثناء تنفيذها لبرنامج العمل المتعدد السنوات.
- ٦٨ - وفيما يتعلق بالخطوة '٢'، قامت اللجنة، في إطار عملها المتعلق باستعراض المعايير، بإعداد تحليل أولي لمجالات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي لا تغطيها معايير أقل البلدان نمواً على النحو الكافي. ووجدت أن معظم مؤشرات أقل البلدان نمواً ترتبط بالفعل ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة وأن عدداً كبيراً من مؤشرات ومجالات أهداف التنمية المستدامة قد استعرضتها اللجنة في الماضي من أجل احتمال إدراجها في معايير أقل البلدان نمواً، غير أنها رُفضت لأسباب مختلفة. وأسباب استبعاد المؤشرات هي: مسائل الازدواجية، ونقص البيانات أو عدم توافرها، وعدم وجود عائق هيكلية ومسائل قطرية محددة. ومع ذلك، خلصت اللجنة إلى أن بعض مجالات خطة عام ٢٠٣٠ لا تغطيها المعايير الحالية لأقل البلدان نمواً بشكل كافٍ وقد تحتاج إلى المزيد من الاستعراض خلال البرنامج المتعدد السنوات، وأشارت أيضاً إلى أن العديد من المؤشرات يفتقر حالياً إلى بيانات كافية. وستواصل اللجنة العمل بشأن استعراضها المتعدد السنوات بعد اختتام استعراض عام ٢٠١٨ الذي يجري كل ثلاث سنوات من خلال استكمال الخطوة '٢' والانتقال إلى الخطوات من '٣' إلى '٥' وإنجاز عملها بحلول آذار/مارس ٢٠٢٠.

هاء - المعايير المحددة لاستعراض عام ٢٠١٨ الذي يجري كل ثلاث سنوات

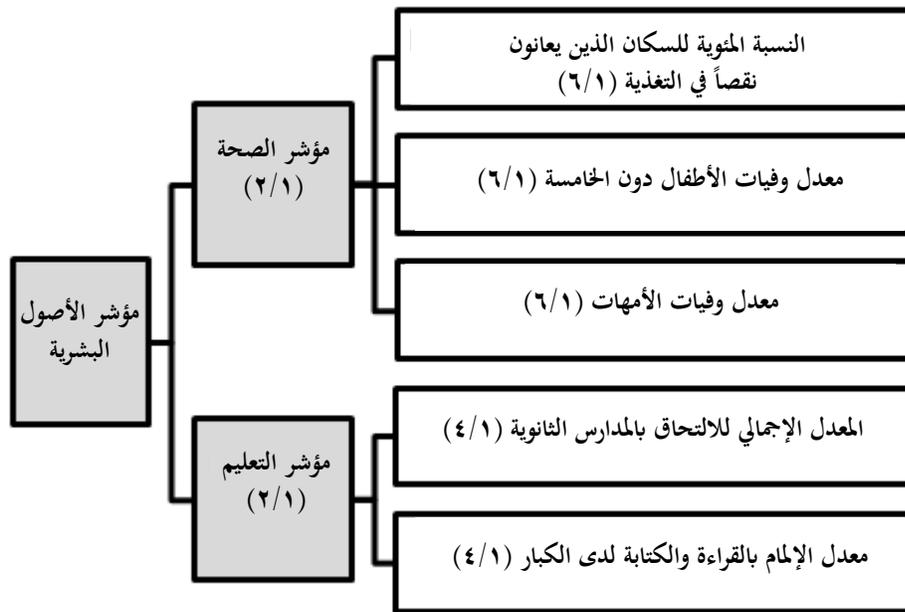
- ٦٩ - يعتمد تحديد أقل البلدان نمواً على ثلاثة معايير هي: '١' نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ '٢' ومؤشر الأصول البشرية؛ '٣' ومؤشر الضعف الاقتصادي.
- ٧٠ - وقررت اللجنة إجراء استعراض الثلاث سنوات لعام ٢٠١٨ للمعايير والمؤشرات الحالية لأقل البلدان نمواً وتطبيق الإجراءات المعمول بها لاعتبات الإدراج في القائمة والرفع منها.
- ٧١ - وتستخدم اللجنة آخر متوسط ثلاث سنوات متاح لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي باعتباره المؤشر الوحيد لمعيار الدخل. ومن أجل مواصلة تحسين إمكانية مقارنة نصيب الفرد من الدخل

القومي الإجمالي، ستحول اللجنة، كلما كان ذلك ممكناً، بيانات الدخل القومي الإجمالي للسنة المالية إلى بيانات للسنة التقويمية في حالة البلدان التي تختلف فيها السنوات المالية عن السنوات التقويمية ولا تتوفر فيها سوى بيانات الدخل القومي الإجمالي للسنة المالية.

٧٢ - ووفقاً لما تقرر في عام ٢٠١٥، ستستخدم اللجنة نسبة وفيات الأمهات بمثابة مقياس خامس من مقياس مؤشر الأصول البشرية^(٦). ويرد كل من هيكل وعناصر مؤشر الأصول البشرية المنقح في الشكل ١، مع أرقام واردة بين قوسين تدل على أهمية عناصر المؤشر العام.

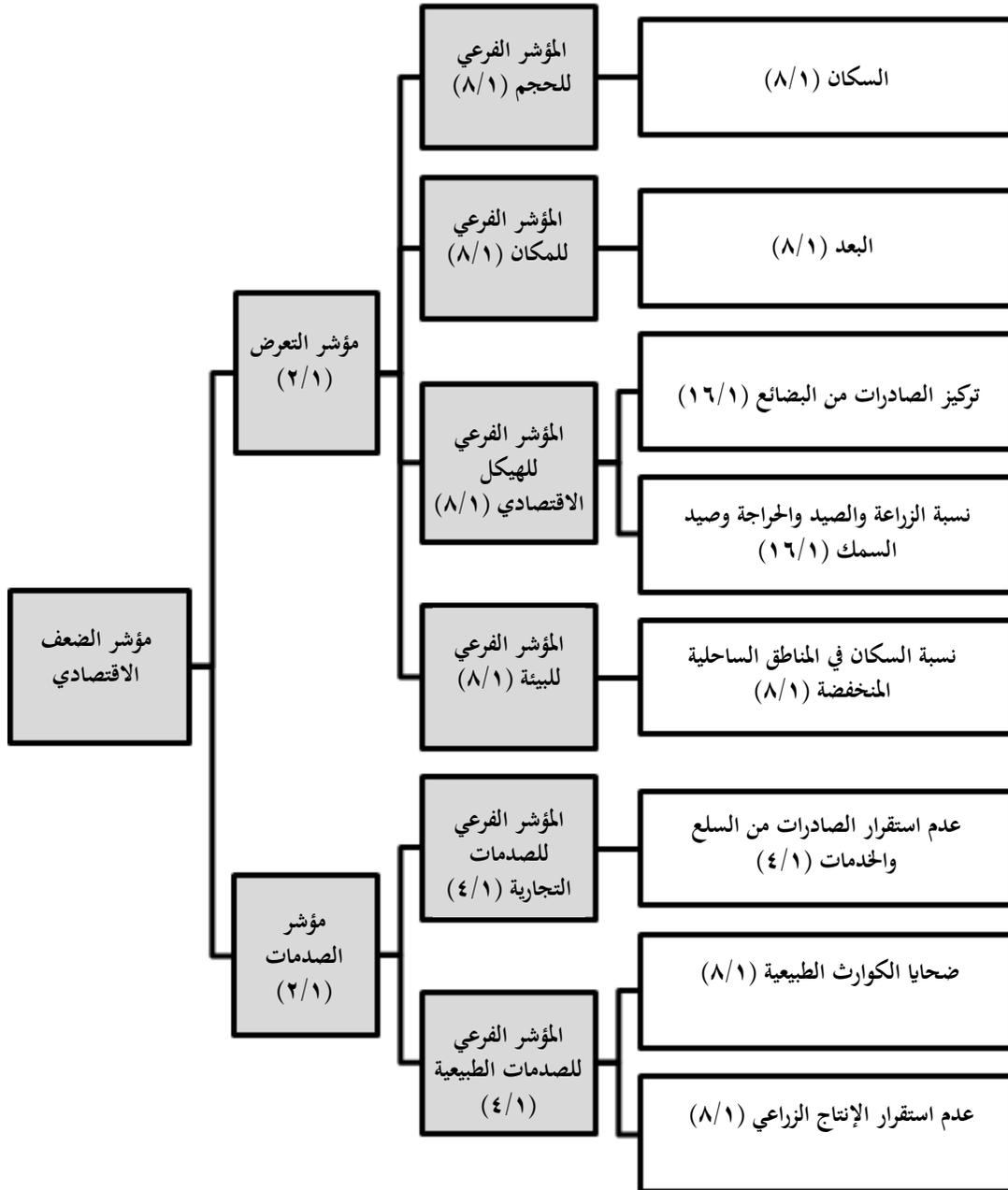
الشكل ١

تكوين مؤشر الأصول البشرية



٧٣ - ويقاس مؤشر الضعف الاقتصادي مدى ضعف البلدان إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية. وهو مؤشر هيكلي يتألف من مؤشرين فرعيين رئيسيين: أحدهما يعكس التعرض للصدمات والآخر يقيس أثر الصدمات. وقد أكدت اللجنة هيكل المؤشر وتكوينه في الوقت الحالي على النحو المبين في الشكل ٢.

الشكل ٢
تكوين مؤشر الضعف الاقتصادي



٧٤ - والقواعد الأساسية لتحديد البلدان من أجل إدراجها في القائمة ورفعها منها هي: '١' لإدراج البلدان في القائمة، لا بد من استيفاء جميع المعايير الثلاثة عند قيم حدية معينة. ومن أجل رفع بلد ما من القائمة، تتطلب الأهلية استيفاء معيارين بدلا من معيار واحد فحسب. ومع ذلك، يمكن رفع البلدان التي تسجل مستوى دخل عاليا ومستداما بالقدر الكافي من القائمة، حتى وإن كانت لا تستوفي المعيارين الآخرين، إذ يمكن توقع أن تتوفر لديها الموارد الكافية لتحسين الأصول البشرية ومواجهة القيود

الهيكلية؛ '٢' وتحدد عتبات الرفع من القائمة عند مستوى يفوق المستوى المقرر للإدراج؛ '٣' ومن أجل التوصية برفع بلد من القائمة، ينبغي أن يثبت أهليته لذلك في استعراضين متعاقبين من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات؛ '٤' والتوصيات لا تتبع تلقائيا من الأهلية؛ إذ تأخذ اللجنة في اعتبارها المعلومات الإضافية الواردة في موجزات الضعف وتقييمات الأثر، وكذلك آراء البلد المعني.

الفصل الخامس

أسباب ونتائج عدم تطبيق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمفهوم فئة أقل البلدان نمواً

ألف - مقدمة

٧٥ - دعا الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠^(١٠) اللجنة إلى النظر في أسباب وعواقب عدم تطبيق بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لفئة أقل البلدان نمواً^(١١). واستجابةً لذلك، أجرت أمانة اللجنة استقصاءً لجمع معلومات عن اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بفئة أقل البلدان نمواً وتطبيقها لها^(١٢)، وكذلك لمختلف أنواع تدابير الدعم التي أتاحتها تلك الكيانات لأقل البلدان نمواً.

٧٦ - وتمشيا مع المصطلحات المستخدمة في الولاية المنوطة باللجنة، تعتبر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية كيانات معترفة بفئة أقل البلدان نمواً عندما تؤكد موقفها في سؤال الاستقصاء ذي الصلة. ويصنف كيان منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أنه لا يطبق مفهوم فئة أقل البلدان نمواً عندما لا يوفر تدابير دعم دولية محددة لأقل البلدان نمواً.

باء - الاستنتاجات

٧٧ - تعترف جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أجابت عن الاستقصاء بفئة أقل البلدان نمواً وتقدم المساهمات بدرجات مختلفة من خلال أنشطتها للجهود الإنمائية المبذولة في العديد من أقل البلدان نمواً. وقد أجابت بعض الكيانات بأن عملها غير متصل بالتنمية ولم تجب بالكامل عن جميع الأسئلة المطروحة في الاستقصاء.

٧٨ - وأجاب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأنهما لا يعترفان بفئة أقل البلدان نمواً. وفي ردودهما، أفاد هذان الكيانان بأنهما ليسا جزءاً من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولكنهما وكالتان متخصصتان تابعتان لمنظومة الأمم المتحدة، وتعاونان مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الاضطلاع بولايتها وتراعيان، عند الاقتضاء، نتائج وتوصيات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٧٩ - ومع أن الردود على الاستقصاء تشير إلى أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعترف بفئة أقل البلدان نمواً، فإن هذا الاعتراف لا يترجم إلى تطبيق متنسق للأولويات وتخصيص لاعتمادات الميزانية،

(١٠) قرار الجمعية العامة ٢٩٤/٧٠، الفقرة ١١٨.

(١١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/٢٠١٦.

(١٢) كما ورد في المرفق ١ للورقة المعنونة "نظام التنمية في الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية من أجل التنمية: تحديث التعاريف". ويمكن الاطلاع عليه من الموقع www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2016doc/inequality-meeting-technical-paper.pdf.

وهناك تفاوتات كبيرة في نوع ومستوى المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً على وجه التحديد. وكثيراً ما تستند المساعدة إلى سياسات الكيانات وأولوياتها ومعاييرها التي قد لا تكون لها بالضرورة صلة بفئة أقل البلدان نمواً.

٨٠ - وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي شملتها الدراسة الاستقصائية تعترف بفئة أقل البلدان نمواً من خلال الإشارة إليها في أولوياتها البرنامجية ووثائقها للتخطيط الاستراتيجي. ولدى بعض هذه الكيانات أيضاً أهداف تتمثل في تخصيص نسب مئوية من ميزانيتها الأساسية لأقل البلدان نمواً. ووضع بعضها الآخر آليات تمويلية أو برامج مخصصة لأقل البلدان نمواً. ولدى كيانات أخرى صناديق استثمارية "ذات صلة" (غير مخصصة لأقل البلدان نمواً تحديداً). وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن عدداً من تدابير الدعم المخصصة لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية، قد أصبح في السنوات الأخيرة أقل أهمية كآلية لصرف المساعدات. وعلاوة على ذلك، فإن معظم كيانات المنظومة الإنمائية تقدم الدعم لسفر ممثلي أقل البلدان نمواً للمشاركة في اجتماعاتها الدولية وعملياتها ذات الصلة. وقلة قليلة فقط من كيانات المنظومة الإنمائية تتلقى اشتراكات في الميزانية من أقل البلدان نمواً، وإذا قدمت هذه البلدان اشتراكات، فإنها تفعل ذلك في ظل شروط خاصة.

٨١ - وفي كثير من الأحيان ليس من الواضح كيف تتجسد الأولوية التي تعلن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إعطاءها لأقل البلدان نمواً في عملية تخصيص اعتمادات في الميزانية لهذه البلدان؛ ذلك أنه لا تتوافر لدى معظم الكيانات مبادئ توجيهية عملية تنطوي على أهداف ميزانية واضحة، ولا قواعد لمخصصات الميزانية التي ترصد لأقل البلدان نمواً. وقد يؤدي هذا إلى تدفقات من الموارد لا يمكن التنبؤ بها إلى أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، تجمع معظم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أقل البلدان نمواً مع مجموعات بلدان أخرى لمنحها أولوية ماثلة ومعاملتها معاملة خاصة ذات أولوية. ومجموعات البلدان التي كثيراً ما يشار إليها على أنها ذات أولوية إلى جانب أقل البلدان نمواً هي البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وترد أيضاً مجموعات مواضيعية أخرى باعتبارها أولويات إلى جانب أقل البلدان نمواً أو بدلا عنها. ولهذا، لا يوجد سوى عدد قليل من برامج كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لصالح أقل البلدان نمواً تحديداً.

٨٢ - ولا توجد دائماً لدى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برامج أو آليات محددة لدعم أقل البلدان نمواً التي ترفع من القائمة. وبشكل عام، فإن استمرار كيانات الأمم المتحدة في التفاعل مع هذه البلدان بعد الرفع من القائمة يتحدد أساساً بالاستناد إلى أطر البرامج القطرية المتفق عليها (إن وجدت) وفي سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتواصل معظم الكيانات دعم أقل البلدان نمواً بعد رفعها من القائمة، ولكن ذلك الأمر كثيراً ما يستند إلى الطلبات الواردة. وغالباً ما تُستعرض المساعدة كذلك على أساس كل حالة على حدة، غير أنه لا يوجد نهج مؤسسي راسخ يتبع للإلغاء التدريجي للمزايا الخاصة بأقل البلدان نمواً. ونتيجة لذلك، قد لا تكون الكيانات قادرة دائماً على دعم عملية الانتقال السلس في البلد، وهو أمر تعتبر اللجنة أنه قد تكون مصدر قلق خاص، لأن البلدان التي تُرفع من القائمة تحتاج إلى التكيف مع التغيرات التي تطرأ على ترميمها.

٨٣ - وثمة حاجة إلى أن تتجاوز كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجرد الاعتراف بفئة أقل البلدان نمواً وأن توفر لها إمكانية الاستفادة من تدابير الدعم الدولية المخصصة لأقل البلدان نمواً.

ووجدت اللجنة من الضروري أن تبذل جهود إضافية للحد من الفوارق في تطبيق فئة أقل البلدان نمواً وتحسين الاتساق العام وتطبيق تدابير الدعم الدولية المخصصة لأقل البلدان نمواً. وأكدت اللجنة النتائج الواردة في القرار ٢٤٣/٧١ الذي اتخذ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والذي أعربت فيه الجمعية العامة عن قلقها البالغ إزاء تناقص حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نمواً.

جيم - سبيل المضي قدماً

٨٤ - لاحظت اللجنة أنه، في الوقت الذي قد لا يكون فيه لولاية بعض الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية صلة وثيقة بأقل البلدان نمواً، فإن ما يثير القلق بوجه خاص هو أن الوكالات التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة لا تواظب على تطبيق فئة أقل البلدان نمواً. ويساور اللجنة القلق أيضاً إزاء عدم اعتراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهذه الفئة. وتجد أن بعض أسباب عدم تطبيق فئة أقل البلدان نمواً ليست واضحة وينبغي مواصلة دراستها. ويمكن للجنة أن تواصل تحليل طريقة تنفيذ هذا النهج، مع مراعاة ولايات كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٨٥ - ولاحظت اللجنة كذلك أن فئة أقل البلدان نمواً كانت على مر السنين مفيدة في اجتذاب الدعم السياسي في إطار المفاوضات الحكومية الدولية وإلى حد ما على في اجتذاب الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً. وتبين الإشارات العديدة إلى أقل البلدان نمواً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ارتفاع مستوى الدعم الذي تحظى به أقل البلدان نمواً. وبالنظر إلى انخفاض حصة النفقات المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نمواً وإلى المكانة البارزة التي تحتلها أقل البلدان نمواً في خطة عمل عام ٢٠٣٠، فإن اللجنة تحث جميع وكالات الأمم المتحدة على الاستفادة بشكل فعال من فئة أقل البلدان نمواً في تحديد أولوياتها القطرية وفي إنجاز برامج عملها.

الفصل السادس

معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن المنصة الخاص بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً لتحسين فهم هذه الفئة وطريقة الرفع منها

٨٦ - على الرغم من توافر فهرس يضم كامل تدابير الدعم الدولية ضمن بوابة تدابير الدعم لأقل البلدان نمواً (www.un.org/ldcportal)، فإن العديد من البلدان التي تستعد لرفع اسمها من تلك الفئة لا تزال تواجه عراقيل لتفهم بالكامل نوع الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً الذي تستفيد منه والآثار السياسية المترتبة على احتمال فقدان هذا الدعم بعد رفع اسمها من تلك الفئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل أمانة اللجنة على إنشاء منصة على شبكة الإنترنت لتوفير المعلومات والتحليلات بشأن الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، ولتيسير تبادلها داخل البلد ومع الكيانات الخارجية.

٨٧ - وستساعد هذه المنصة البلدان على تحديد وتقييم نوع الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً المستفاد منه حالياً والمتاح؛ وتعزيز التعاون فيما بين الوزارات وإشراك القطاع الخاص في عملية الرفع من فئة أقل البلدان نمواً؛ وتحديد أولويات السياسة العامة في استخدام تدابير الدعم الدولية وإنائها التدريجي؛ وتيسير الاتصال بين الوزارات الحكومية والجهات المعنية الأخرى ومع الشركاء الإنمائيين والتجاربيين الرئيسيين؛ والمساعدة على إرساء الأسس لتحقيق استراتيجية انتقال سلس ومفيد. وتوصي اللجنة بأن تستفيد البلدان والوكالات ذات الصلة والشركاء الثنائيون بشكل كامل من هذه المنصة عند إنجازها، وبأن يسهم الشركاء في الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون الثنائيون في إغناء هذه المنصة بالمعلومات والتحليل بشأن الرفع من فئة أقل البلدان نمواً. وسيعرض التقدم بشأن المنصة خلال الجلسة العامة للجنة في عام ٢٠١٨.

الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

٨٨ - متابعة لمناقشتها خلال الجلسة العامة في عام ٢٠١٦، نظرت اللجنة في مسائل تتصل بالآثار المترتبة على المفهوم الجديد لتمويل التنمية والمعروف مؤقتا باسم الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. واستفادت مناقشة هذا الموضوع من تعليقات ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

٨٩ - وتعكف لجنة المساعدة الإنمائية على وضع مفهوم الدعم التام للتنمية المستدامة كجزء من استعراض المساعدة الإنمائية الرسمية، يهدف إلى رصد وقياس التدفقات التي يمكن اعتبارها إنمائية لكنها ليست حاليا مدرجة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعمل لجنة المساعدة الإنمائية على تحديد الإجراءات الجديدة لتسجيل المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن كثيرا من جوانب الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة لا تزال غير دقيقة، على الرغم من أهميتها بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٠ - وينطوي تنقيح المساعدة الإنمائية الرسمية على أربعة أبعاد. فأولا، تنص القواعد المنقحة للجنة المساعدة الإنمائية على أن تُعتبر القروض التساهلية معونة بما يعادل مكافئ المعونة فيها فقط بدلا من قيمتها الاسمية، وأن تحدد المستويات الدنيا من التساهلية حسب دخل المستفيدين. وثانيا، وسّعت لجنة المساعدة الإنمائية نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية لتشمل بعض نفقات السلام والأمن، مثل منع التطرف العنيف. وثالثا، تواصل لجنة المساعدة الإنمائية تحديد النفقات المتصلة بتوطين اللاجئين التي يمكن أن تسجل كمساعدة إنمائية رسمية. ورابعا، قررت لجنة المساعدة الإنمائية أن الدعم الرسمي التام (مقيسا حيثما أمكن على أساس مكافئ المعونة) في صكوك القطاع الخاص، بما في ذلك الأسهم العادية والتعزيزات الائتمانية والتمويل الثانوي والضمانات المالية، ينبغي أن يعتبر مساعدة إنمائية رسمية، في حين أن التدفقات الناتجة عن هذه الصكوك ينبغي أن تحسب دعما رسميا تاما للتنمية المستدامة.

٩١ - وفي حين أن التفاصيل عن المناقشة التقنية يمكن العثور عليها في الوثائق ذات الصلة، ينبغي أن تكون عملية تحديد المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر شفافية حتى تتمكن البلدان المتلقية والمجتمع المدني من المشاركة بصورة حاسمة.

٩٢ - وتدرك لجنة المساعدة الإنمائية أنه حتى يُعتبر أي نشاط في عداد المساعدة الإنمائية الرسمية، يجب أن يعطي الأولوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه للبلدان النامية. ولكن الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة يرمي إلى تغطية طائفة أوسع من المصالح، وبعضها لا تشكل التنمية هدفه الرئيسي. وحسب لجنة المساعدة الإنمائية، قد تكون هذه المصالح إنمائية، وقد تكون كذلك ذات طابع تجاري أو ثقافي أو سياسي.

٩٣ - ويأخذ الإطار المنقح للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة في الاعتبار المشاورات بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من أصحاب المصلحة (بما في ذلك اللجنة)، ويميز "التدفقات عبر الحدود" و "العناصر التمكينية للتنمية والتحديات العالمي". وحتى إذا كانت تعاريف المفهوم الثاني لا تزال في مرحلة مبكرة، فقد أعربت اللجنة عن قلقها من أن الأموال التي لا تغادر البلد المقدم للتمويل يمكن أن تعتبر من الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.

٩٤ - ومثلما تشير إلى ذلك لجنة المساعدة الإنمائية، فإن "التدفقات عبر الحدود" تتخذ منظور الجهة المتلقية وتشمل التدفقات الرسمية التساهلية وغير التساهلية والموارد الخاصة المعبأة من الأموال الرسمية. ومثلما تقر بذلك لجنة المساعدة الإنمائية، فإن الموارد الخاصة يمكن أن تساعد على دعم التنمية المستدامة، وإن كان يجب إيجاد الحوافز من أجل موازنة التدفقات الخاصة مع أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للأموال العامة أن تساعد على إيجاد هذه الحوافز من خلال الضمانات والتخفيف من حدة المخاطر وتعزيز الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال. ولا يزال من غير الواضح كيف سيقاس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أثر تعبئة التدخلات الرسمية. ولا توجد طريقة مقنعة لقياس زيادة الموارد العامة لأن من الصعب تحديد العلاقة السببية والإسناد؛ وليس من الواضح لماذا ينبغي أن تكون الموارد الخاصة جزءاً من تدبير "دعم رسمي".

٩٥ - ورأت لجنة السياسات الإنمائية أنه ينبغي تحسين مستويات الشفافية والشمول في عملية تحديد الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ولأن الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة ينطوي على أطراف فاعلة من خارج لجنة المساعدة الإنمائية، شددت لجنة السياسات الإنمائية على أن هيئة أكثر تمثيلاً وشمولاً، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن تضطلع بدور أكثر بروزاً في تحديد ومتابعة المفهوم الجديد. واقترح إشراك المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمنتدى المعني بتمويل التنمية، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هو موضع ترحيب وينبغي أن يتضمن جميع الجوانب الفنية والسياسية ذات الصلة لكي يكون الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة مفيداً في رصد تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٦ - ومن المهم أن تتم معالجة طرائق تعريف الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة بسرعة، لأنه سيتم في ٢٠١٨ وضع مشروع أول لإجراءات الإبلاغ الخاصة بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة وتقديمه للجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وخلال تلك السنة، سيتم إعداد ورقات العمل المواضيعية والدراسات الراجعة. وستجتمع فرقة العمل المعنية بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة عدة مرات. وفي نهاية عام ٢٠١٨ سيصدر مشروع ثانٍ لتعليمات الإبلاغ الخاصة بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. وأخيراً، سيتم في ٢٠١٩ جمع بيانات الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة لكي تعتمد اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وتقدم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٩٧ - وأوصت لجنة السياسات الإنمائية بأن يتم، بحلول عام ٢٠١٩، توضيح عدد من الأسئلة. فكيف يكون مفهوم جديد مثل الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أفضل من تحسين قياس مجالات محددة بالفعل لتمويل التنمية؟ وبدلاً من تجميع التدفقات المختلفة والنفقات في اثنين من التدابير المتداخلة (المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة)، قد يكون من الأفضل الاعتراف بأن التدفقات مختلفة من حيث طبيعتها، ولها أغراض مختلفة وتولد آثاراً مختلفة.

٩٨ - وهل ينبغي للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أن يجمع كل الأدوات المالية ذات الأثر الإنمائي حتى وإن لم تكن التنمية غرضها الأساسي؟ وأحد الخيارات هو ألا يتم إدراج الأنشطة إلا إذا كانت متوافقة بشكل واضح مع أولويات البلدان المتلقية. وفي هذا السياق، هل ينبغي تسجيل اعتمادات التصدير والأموال الخاصة المعبأة من خلال الموارد الرسمية كجزء من الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة؟ وكيف يمكن قياس الموارد الرسمية الإضافية في هذه الحالات؟ وفي السياق نفسه، هل ينبغي اعتبار الأموال

الموجهة إلى "العناصر التمكينية للتنمية والتحديات العالمية" والتي لا تغادر البلد المقدم لها دعما رسميا تاما للتنمية المستدامة؟

٩٩ - وأخيرا، هل ينبغي أن يعتمد الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة فقط على البيانات المستقاة من مصادر الجهة المقدمة لهذا الدعم، إذا كان يفترض أن تتخذ التدفقات عبر الحدود منظور الجهة المتلقية؟ وفي هذه الحالة، كيف يمكن تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان النامية لكي تتمكن من الإبلاغ عن التدفقات التي ترغب في الإبلاغ عنها؟

الفصل الثامن

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

- ١٠٠ - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواصلة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء وظائفه.
- ١٠١ - وستعالج اللجنة موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨ وهو بعنوان "من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية" وموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، وذلك في إطار برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات بشأن موضوع "عدم ترك أي أحد خلف الركب". وبالتوازي مع عملها بشأن تلك المواضيع، ستشرع اللجنة أيضا في إجراء بحوث وتحليلات بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية باعتبارها إحدى السمات الرئيسية للمناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- ١٠٢ - وستجري اللجنة استعراضا لقائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٨. وإضافة إلى قياس التقدم المحرز في البلدان من خلال المعايير المحددة للفئة، ستعد تقارير لتحديد ملامح الضعف وتقييم الأثر لكل من بوتان وكيريباس ونيبال وسان تومي وبرينسيبي وجزر سليمان وتيمور - ليشتي.
- ١٠٣ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، سترصد اللجنة أيضاً خلال دورتها لعام ٢٠١٨ التقدم الإنمائي للبلدان التالية التي هي قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً أو التي تُفعت منها، وهي: أنغولا، وساموا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو.

الفصل التاسع

تنظيم الدورة

١٠٤ - عقدت اللجنة دورتها التاسعة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧. وحضر الدورة واحد وعشرون عضواً باللجنة ومراقبون من عدة مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٠٥ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة ورحب بالمشاركين. وفي وقت لاحق، أدلى نائب رئيس المجلس، الممثل الدائم لشيلى، ببيان أمام اللجنة. كما أدلى الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان أمام اللجنة. ويمكن الاطلاع على البيانين في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/development/desa/dpad/document_cdp/statement/.

١٠٦ - ويرد جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

خوسيه أنطونيو ألونسو

جيوفاي أندريا كورنيا

لي دانغ دون

ديان إلسون

مارك فلوربي

ساكيكو فوكودا - بار (نائب الرئيس)

آن هاريسون

راشد حسن

ستيفان كلازن

زينيبويركي تاديسي ماركوس

فيتالي أ. ميلياتتسيف

ليتيسيا ميرينو

عادل نجم

ليونس نديكوماننا

كيث نيرس (المقرر)

خوسيه أنطونيو أوكامبو (الرئيس)

تيا بترين

بيلا روماغيرا

أونالينا سيلولواني

ليندويي ماجيلي سيباندا

دزودزي تسيكاتا

٢ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

الإطار المتكامل المعزز

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مكتب تنسيق عمليات الأمم المتحدة الإنمائية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

صندوق الأمم المتحدة للسكان

منظمة التجارة العالمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - الجلسة التمهيدية والتنظيمية.
- ٢ - الجلسة الإعلامية.
- ٣ - الجلسة الافتتاحية.
- ٤ - الاحتفال بمرور ٧٠ سنة على إنشاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومرور ٥ عقود على إنشاء لجنة السياسات الإنمائية.
- ٥ - عدم تطبيق فئة أقل البلدان نمواً من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- ٦ - آخر المستجدات بشأن إنشاء منصة للرفع من فئة أقل البلدان نمواً.
- ٧ - تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية المستدامة: الدروس المستخلصة من أقل البلدان نمواً.
- ٨ - استعراض معايير أقل البلدان نمواً.
- ٩ - عرض مقدم من بنغلاديش.
- ١٠ - معلومات مستكملة عن موضوع "عدم ترك أي أحد خلف الركب".
- ١١ - استعراض مشاريع تقارير الأمين العام عن القضاء على الفقر.
- ١٢ - الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.
- ١٣ - التحديات التي ستواجه لجنة السياسات الإنمائية في السنوات المقبلة.
- ١٤ - رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها.
- ١٥ - تحديد برنامج عمل لجنة السياسات الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.
- ١٦ - اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها التاسعة عشرة.

